

No. 47858*

**United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
and
Algeria**

Agreement on the circulation of persons and readmission between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria. London, 11 July 2006

Entry into force: 27 March 2007 by notification, in accordance with article 10

Authentic texts: Arabic and English

Registration with the Secretariat of the United Nations: *United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 22 October 2010*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
et
Algérie**

Accord relatif à la circulation des personnes et à la réadmission entre le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire. Londres, 11 juillet 2006

Entrée en vigueur : 27 mars 2007 par notification, conformément à l'article 10

Textes authentiques : arabe et anglais

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, 22 octobre 2010*

** Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

5- يخطر الطرفان بعضهما البعض بنفس الوسائل، بإلغاء التعليق المؤقت لهذا الاتفاق وتجديد العمل به.

إثباتا لذلك ولهذا الغرض وقعا الممضيان أسفله المخولين قانونا لهذا الغرض، على هذا الاتفاق.

حرر بلندن في بنسختين أصليتين باللغتين الإنجليزية والعربية، ولكلا النصين نفس القوة القانونية.

عن حكومة الجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عن حكومة المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وإيرلندا
الشمالية

الطيب بلعيز
وزير العدل، حافظ الأختام

جون رايد
وزير الداخلية

- السلطات المركزية أو المحلية المختصة في دراسة طلبات إعادة القبول،

- مراكز الحدود التي يمكن استعمالها لإعادة قبول المعنيين.

4- تتبادل السلطات المختصة للطرفين، عبر الطرق الدبلوماسية، قبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، قوائم المراكز الحدودية التي يمكن استعمالها لإعادة قبول الأشخاص المعنيين ويمكن تغيير مراكز الحدود من قبل أحد الطرفين شريطة أن يتم إعلام الطرف الآخر بنفس الطرق الدبلوماسية.

المادة 10

1- يخطر كل طرف الطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية بإتمام الإجراءات القانونية الوطنية المطلوبة لتطبيق هذا الاتفاق.

2- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ ثلاثون (30) يوما بعد استلام الإشعار الثاني.

3- يجوز لكل طرف نقض هذا الاتفاق وذلك عن طريق إشعار مسبق بستة (06) أشهر ويوجه إلى الطرف الآخر عبر الطرق الدبلوماسية.

4- يجوز لكل طرف تعليق هذا الاتفاق مؤقتا لأسباب تتعلق بالنظام العام، بالأمن الوطني أو بالصحة العمومية. ويسري مفعول هذا التعليق المؤقت المشار إليه أعلاه ثلاثون (30) يوما بعد تاريخ تبليغه إلى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية.

هـ - مع مراعاة إحترام نقل المعطيات ذات الطابع الشخصي بموجب هذه الإتفاقية ، فإن الدولة المستلمة لهذه المعطيات يجب عليها القيام بخطوات تحول دون الإستعمال غير المرخص لهذه المعطيات .

2- تتفق السلطات المختصة حول الكيفيات الخاصة بنقل هذه المعطيات.

المادة 9

1- السلطات المختصة بإصدار رخص المرور هي:

- الممثلات القنصلية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و ايرلندا الشمالية.
- الممثلات القنصلية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

2- توجه طلبات إعادة قبول الأشخاص الذين تحصلوا خطأ على رخصة مرور إلى:

- المديرية العامة للأمن الوطني (وزارة الداخلية والجماعات المحلية) أو إلى الممثلات القنصلية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و ايرلندا الشمالية.

- الممثلات القنصلية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و ايرلندا الشمالية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

3- تتبادل السلطات المكلفة بمراقبة الحدود المعلومات، بالطرق الدبلوماسية وذلك قبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ :

يتشاور الطرفان :

(أ) إذا تبين لأحد الطرفين أن عدد الأشخاص المرشحين، الذين لم تتأكد جنسيتهم، مرتفع.

(ب) في حالة ما إذا تبين لأحد الطرفين أن آجال تسليم رخص المرور للأشخاص المرشحين لا تسمح بتحقيق الأهداف المحددة.

(ج) في جميع الحالات الأخرى التي يعتبرانها ضرورية.

المادة 8

1- يلتزم الطرفان فيما يخص حماية المعطيات على أنه :

أ- لا يمكن استعمال المعطيات ذات الطابع الشخصي إلا لأغراض تحديد الهوية،

ب- لا ترسل المعطيات إلا للسلطات المختصة،

ج- تتلف المعطيات عندما يستوفي الغرض الذي من أجله أرسلت أو يستحيل إستفائه.

د - يمكن لأي شخص كان أو سوف يكون محلا لإعادة القبول بموجب هذه الإتفاقية أن يطلب الحصول على المعطيات الشخصية التي تهمه و التي نقلت تطبيقا لهذه الإتفاقية، و كذا وصف لكيفية استعمالها ، و ذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في التشريع الوطني.

- 1- يتم إعادة القبول ، جواً، على متن الرحلات العادية.
- 2- في حالة ما إذا يعتبر الطرف الطالب ذلك ضرورياً، يتم حراسة الأشخاص المعنيين بإعادة القبول كلما اقتضت الأسباب الأمنية أو لأسباب أخرى.
- 3- يتكفل الطرف الطالب، بمجمل المصاريف الناجمة عن إعادة القبول إلى غاية الوصول إلى حدود المراقبة.
- 4- تضبط المصالح المختصة لكل طرف متعاقد الكيفيات التقنية لتنفيذ الأحكام المذكورة في هذه المادة و ذلك نظراً للظروف الفردية.

المادة 5

- 1- إذا لم تؤكد دراسة الوضعية من قبل السلطات المختصة للدولة المطلوب منها جنسية الشخص المرحل في إطار هذا الاتفاق، يعاد هذا الأخير إلى الدولة طالبة دون أي إجراء أو أجل. تحدد الكيفيات التطبيقية من طرف المصالح المختصة للبلدين.
- 2- تتحمل الدولة طالبة لرخصة المرور مصاريف إعادة القبول.

المادة 6

- 1- تشكل لجنة متابعة تتكفل بتطبيق هذا الاتفاق.
- 2- تجتمع هذه اللجنة كلما اقتضت الضرورة بطلب من إحدى الدولتين.

المادة 7

- 2- ترفق بالطلب المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة ثلاثة (03) صور شمسية للشخص المعني.
- 3 - عندما تتأكد الجنسية، تسلم الممثلة القنصلية للطرف المطلوب منه، في آجال معقولة ، رخصة مرور صالحة لشهر واحد (01) و تضعها تحت تصرف المصالح المختصة للدولة الطالبة.
- 4 - بعد إصدار رخصة المرور، ينبغي إعلام السلطات المختصة للطرف المطلوب منه بتاريخ إعادة القبول في آجال معقولة قبل التاريخ المقرر لذلك.
- 5- إذا انتهت مدة صلاحية رخصة المرور قبل إعادة قبول الشخص، تمنح وثيقة أخرى بنفس مدة الصلاحية، في أقرب الآجال، وبدون أي إجراء .
- 6- يتم استرداد رخصة المرور الأولى المنتهية مدة صلاحيتها.
- 7- يجب على الطرف الطالب، أثناء إعادة القبول، أن يقدم إلى الطرف المطلوب منه محضر إعادة قبول الشخص المعني. ويتضمن هذا المحضر الرسمي:
- لقب الشخص، اسمه، تاريخ ومكان ميلاده،
 - بموافقة الشخص الملف الطبي عند الاقتضاء .
 - الوضعية القانونية.
 - لقب وأسماء ومكان إقامة والديه.
 - وسائل إثبات الجنسية المذكورة .

المادة 2

1- إذا لم يتم إثبات الجنسية بصفة موثوقة وفقا للمادة الأولى من هذا الاتفاق، تعتمد السلطات المختصة للطرف المطلوب منه ودون تأخير إلى سماع المواطن المفترض في مؤسسة عقابية أو في مركز للحبس المؤقت أو في أي مركز حبس آخر أو مكان يتفق عليه الطرفان.

2- إذا كان سماع الطرف المطلوب منه للشخص المعني يسمح بإثبات جنسيته، فإنه يجوز للسلطات المختصة لهذا الطرف إصدار رخصة مرور.

3- إذا كان سماع الطرف المطلوب منه للشخص المعني يؤدي إلى وجود قرائن قوية تثبت جنسيته، فإنه يمكن استصدار رخصة مرور من طرف السلطات المختصة للطرف المذكور.

4- إذا توفرت لدى الطرف الطالب وسائل إثبات أخرى تثبت جنسية الشخص المعني أو تفترضها، فإنه يبلغها، في الحال، إلى الطرف المطلوب منه و يقوم هذا الأخير بإخطار، دون تأخير، السلطات المختصة للطرف الطالب في حالة عدم إمكانية قبول وسائل الإثبات أو القرائن القوية.

المادة 3

1- تحرر طلبات رخص المرور في شكل استمارة يتم إرسالها إلى الممثلات القنصلية للطرف المطلوب منه وتحتوي على المعلومات التالية:

- لقب وأسماء وتاريخ ومكان ميلاد الشخص المعني بعملية إعادة القبول وكذا آخر مكان إقامته على بلد الطرف المطلوب منه وكذا لقب وأسماء ومكان إقامة أبويه بقدر الإمكان أو أي بيانات أخرى.

- بيان لوسائل إثبات الجنسية المذكورة في المادة الأولى من هذا الاتفاق.

- قرار الإبعاد صادر عن السلطات المختصة للطرف المطلوب منه.

المادة الأولى

1- يسمح كل طرف، بعودة رعاياه المقيمين بصفة غير قانونية على إقليم الطرف الآخر بدون أي إجراءات أخرى غير تلك المنصوص عليها في هذا الاتفاق، شريطة أن يتم الإثبات أو البرهنة بصفة موثوقة بأن الأشخاص المذكورين يحملون جنسية الطرف المطلوب منه، وذلك في إطار احترام هذه المادة.

2 - تثبت حيازة الجنسية على أساس بطاقة تعريف وطنية أو جواز سفر صالحين أو انقضت مدة صلاحيتهما، مؤكداً من صحتها من طرف السلطات المختصة للبلد المطلوب منه.

3 - في حالة ما إذا تعذر تقديم الوثائق المشار إليها في الفقرة 2 من هذه المادة، يمكن للسلطات المختصة للطرف المطلوب منه إصدار رخصة مرور للأشخاص الذين يمكن إثبات جنسيتهم على أساس تقديم إحدى الوثائق التالية أو أكثر:

- صورة عن جواز سفر أو بطاقة التعريف الوطنية.
- رخصة مرور انتهت مدة صلاحيتها أو صورة عنها.
- دفتر الخدمة الوطنية أو صورة عنه .

4- عندما لا يمكن تقديم الوثائق المشار إليها في الفقرتين 2 و 3 من هذه المادة، يمكن للسلطات المختصة للطرف المطلوب منه إصدار رخصة مرور للأشخاص الذين يمكن إثبات جنسيتهم بتقديم أي وثيقة أخرى من شأنها إثبات جنسيتهم لاسيما :

- نسخة كاملة من مستخرج عقد الميلاد صادرة عن الطرف المطلوب منه،
- رخصة سياقة مسلمة من الطرف المطلوب منه أو صورة منها.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاق يتعلق بتنقل الأشخاص وإعادة القبول
بين
حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و إيرلندا الشمالية
و
حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و إيرلندا الشمالية من
جهة،

وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من
جهة أخرى،

والمشار إليهما فيما يلي «الطرفين».

رغبة منهما في تطوير وتعزيز العلاقات القائمة بين
البلدين.

وحرصا منهما على تحسين وضعية وحماية حقوق مواطني البلدين
المقيمين بصفة قانونية فوق تراب البلد الآخر.

و رغبة منهما في تحسين الكيفيات المنصوص عليها في حركة
الأشخاص وإعادة قبولهم بين البلدين في إطار احترام الحقوق والضمانات
المنصوص عليها في قوانينهما الداخلية و في الاتفاقيات الدولية و لا سيما
تلك المرتبطة بحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل الطرفين؛

اتفقتا على الأحكام التالية:

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

**AGREEMENT ON THE CIRCULATION OF PERSONS AND
READMISSION BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED
KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE
GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF
ALGERIA**

The Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland on one side,

and

The Government of the People's Democratic Republic of Algeria, on the other side

Called below "the parties",

Desiring to develop and strengthen the relations existing between the two countries;

Concerned to improve the situation and protect the rights of the two countries' nationals settled in a legal way on the territory of the other country;

Desiring to improve the arrangements for persons' movement and their readmission between both countries, within the respect of the rights provided for by their internal legislation and international obligations, particularly those related to human rights which apply to both States;

Are agreed on the following provisions:

ARTICLE 1

1. Each party shall allow its nationals who are illegally in the territory of the other, to return to the country without formalities other than those provided for in the present Agreement, as far as it can be established or shown in a definite way in accordance with this Article that the mentioned persons have the nationality of the requested party.

2. Possession of nationality is established on the basis of a valid or an out of date national identity card or a valid or an out of date passport whose authenticity has been certified by the authorities of the requested party.

3. In case the documents mentioned in paragraph 2 of the present Article cannot be presented, the Competent Authorities of the requested party may issue a laissez-passer for the persons whose nationality can be established through the presentation of one or several documents of the following:

- A copy of the passport or the national identity card;

- An out of date laissez-passers or a copy of it;
- A military card or a copy of it.

If it is not possible to present the documents mentioned in paragraph 2 and 3 of the present Article, the Competent Authorities of the requested party may issue a laissez-passers for the persons whose nationality can be established through the presentation of any other document which proves their nationality, particularly:

- A full copy of a birth certificate which has been issued by the requested party;
- A driving license issued by the requested party or a copy of it.

ARTICLE 2

1. If nationality is not established or shown in a definite way according to Article 1 of the present Agreement, the Competent Authorities of the requested party shall proceed without delay to determine the nationality of the person concerned by means of an interview undertaken in a prison, custody or other holding centre or any other place agreed on by both parties.

2. If the interview of the person concerned establishes his nationality, the Competent Authorities of the requested party shall issue a laissez-passers.

3. If the interview of the person concerned by the requested party leads to a strong presumption regarding his nationality, a laissez-passers may be issued by the Competent Authorities of the requested party.

4. If the requesting party possesses other means of evidence that establish the nationality or a strong presumption regarding the nationality of the person concerned, it shall submit them immediately to the requested party. If the latter does not accept these means of evidence of establishing nationality or a strong presumption regarding nationality, it shall inform, without delay, the Competent Authorities of the requesting party of this.

ARTICLE 3

1. Requests for the issue of laissez-passers shall be written on a form and addressed to the Competent Authorities of the requested party and shall contain the following information:

- Names and first names and date and place of birth of the person who is the subject of readmission, as well as his last known address in the country of the requested party, and, where possible, names and first names and address of his parents and all other references;

- A report of the means of evidence relative to the nationality mentioned in Article 1 of the present Agreement;
 - Removal decision issued by the competent authorities of the requesting party.
2. Three (03) photos of the person concerned must be attached to the request mentioned in paragraph 1 of the present Article.
3. Once nationality is established, a laissez-passer valid for one (01) month shall be issued by the consular representation of the requested party to the Competent Authorities of the requesting party. The processes of establishing nationality and thereafter of issuing a laissez-passer shall both be completed as soon as reasonably practicable.
4. After the issuance of a laissez-passer, the Competent Authorities of the requested party shall be notified about the readmission as soon as reasonably practicable before the finalised date of the mentioned readmission.
5. If the period of validity of the laissez-passer expires before the person's readmission, another document with the same validity period shall be issued as soon as possible and without any formality.
6. The expired first laissez-passer must be returned.
7. At the time of readmission, the requesting party shall present to the requested party a report (Statement) concerning the readmission of the person concerned. The formal report (Statement) shall include:
- The family name of the person, his first names, his date and place of birth;
 - A medical file as appropriate;
 - His legal status;
 - Names, first names and address of his parents;
 - The means of proof which establish the claimed nationality.

ARTICLE 4

1. The readmission should be carried out by airways through regular flights.
2. Where the requesting party considers it to be necessary for security or other reasons, the readmitted persons shall be escorted.

3. All the expenses or other costs connected with the readmission shall be met by the requesting party until the point of arrival at the border control.

4. The competent services of each party shall agree the technical modalities of the implementation of provisions mentioned in the present Article in respect of individual circumstances.

ARTICLE 5

1. When examination of the situation carried out by the Competent Authorities of the requested party does not confirm the readmitted person's nationality, according to the present Agreement, the requesting party shall remove the person without formality or delay. The practical modalities of readmission shall be agreed by the competent services of the parties.

2. The readmission expenses are on the charge of the party requiring the laissez-passer.

ARTICLE 6

1. An Implementation Committee responsible for the implementation of the present Agreement shall be established.

2. It shall meet whenever needed on the request of one of the two parties.

ARTICLE 7

1. Both parties shall consult each other when:

- a) One of the two parties considers that the number of removed persons whose nationality has not been confirmed is high.
- b) One of the two parties considers that the time for the issuance of laissez-passers does not enable the agreed objectives to be realised.
- c) Whenever they consider it necessary.

ARTICLE 8

1. Regarding data protection, both parties agree that:

- a) personal data shall be used only for the purpose of identification;
- b) personal data shall be transmitted only to the Competent Authorities;

- c) personal data shall be destroyed when the purpose for which they were transferred has been fulfilled or can no longer be fulfilled;
 - d) any person who has been or is to be readmitted under the present Agreement may request access to any personal data relating to him transferred pursuant to the present Agreement, and a description of the use to which it may be put, subject to restrictions in national law which may oppose this;
 - e) in respect of any personal data transferred under the present Agreement, the receiving party shall be obliged to take steps against unauthorised access or use of the data.
2. The Competent Authorities shall agree the modalities concerning the transfer of data.

ARTICLE 9

1. The Competent Authorities as regard the issue of laissez-passers are:
 - The consular representations of the People's Democratic Republic of Algeria in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland.
 - The consular representations of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland in the People's Democratic Republic of Algeria.
2. Readmission requests in respect of persons who have unduly obtained laissez-passers, shall be submitted to:
 - The General Department of National Security (Ministry of the Interior and Local Communities) or to the consular representations of the People's Democratic Republic of Algeria in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland.
 - The consular representations of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland in the People's Democratic Republic of Algeria.
3. The authorities in charge of borders control shall be mutually informed via diplomatic channels and before implementation of the present Agreement of the:
 - Central or local Competent Authorities concerning the readmission;
 - Border posts which may be used for the readmission of the persons concerned.

Before the present Agreement comes into force, the Competent Authorities of both parties shall exchange, via diplomatic channels, the lists of border posts which may be used for the readmission of the persons concerned. The choice of border posts may be changed by one party or the other, on condition that it informs the other party via the same diplomatic channels.

ARTICLE 10

1. Each party shall notify the other, via diplomatic channels, about the completion of the internal legal procedures required for the application of the present Agreement.
2. The present Agreement comes into force thirty (30) days after the date of receipt of the second notification.
3. Each party can terminate the present Agreement by giving the other party six (06) months' notice by diplomatic channels.
4. Each party can temporarily suspend the present Agreement for reasons of public order, national security or public health. The temporary suspension mentioned above will come into effect thirty (30) days after notification is given to the other party through diplomatic channels.
5. Both parties shall inform the other party via the same means, about the cancellation of the temporary suspension of the present Agreement and the resumption of its implementation.

In witness whereof the undersigned representatives, duly authorised for this purpose, have signed the present Agreement.

Done in duplicate at London on this eleventh day of July 2006 in the English and Arabic languages, both texts being equally authoritative.

**For the Government of the
United Kingdom of Great Britain
and Northern Ireland:**

JOHN REID

**For the Government of
the People's Democratic
Republic of Algeria:**

TAYEB BELAIZ

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD SUR LA CIRCULATION DES PERSONNES ET LEUR RÉADMISSION ENTRE LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME-UNI DE GRANDE-BRETAGNE ET D'IRLANDE DU NORD ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, d'une part, et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire, d'autre part, dénommés ci-dessous « les Parties »,

Désireux de développer et de renforcer les relations existant entre les deux pays,

Soucieux d'améliorer la situation et de protéger les droits des ressortissants des deux pays établis en toute légalité sur le territoire de l'autre pays,

Désireux d'améliorer les mécanismes de circulation et de réadmission des personnes entre les deux pays, dans le respect des droits prévus par leur législation interne respective et des obligations internationales, en particulier ceux liés aux droits de l'homme applicables aux deux États,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier

1. Chaque Partie autorise ses ressortissants illégalement installés sur le territoire de l'autre à réintégrer leur pays sans autres formalités que celles précisées dans le présent Accord, pour autant qu'il puisse être établi ou démontré avec précision, conformément au présent article, que les personnes mentionnées ont la nationalité de la Partie requise.

2. La possession de la nationalité est établie à partir d'une carte d'identité nationale ou d'un passeport valide ou expiré(e) dont l'authenticité a été certifiée par les autorités de la Partie requise.

3. Si les documents mentionnés au paragraphe 2 du présent article ne peuvent être présentés, les autorités compétentes de la Partie requise peuvent délivrer un laissez-passer aux personnes dont la nationalité peut être établie par la présentation d'un ou plusieurs des documents suivants :

Une copie du passeport ou de la carte d'identité nationale;

Un laissez-passer expiré ou une copie de celui-ci;

Une carte militaire ou une copie de celle-ci.

En cas d'impossibilité de présenter les documents mentionnés aux paragraphes 2 et 3 du présent article, les autorités compétentes de la Partie requise peuvent délivrer un laissez-passer aux personnes dont la nationalité peut être établie par la présentation de tout autre document prouvant leur nationalité, en particulier :

Une copie complète du certificat de naissance, délivrée par la Partie requise;

Un permis de conduire délivré par la Partie requise ou une copie de celui-ci.

Article 2

1. Si la nationalité n'est pas établie ni démontrée de façon précise conformément à l'article premier du présent Accord, les autorités compétentes de la Partie requise déterminent sans délai la nationalité de la personne concernée via un entretien effectué en prison ou dans un autre centre de détention ou à tout autre endroit convenu par les deux Parties.

2. Si l'entretien de la personne concernée permet d'établir sa nationalité, les autorités compétentes de la Partie requise délivrent un laissez-passer.

3. Si l'entretien de la personne concernée par la Partie requise soulève une forte présomption concernant sa nationalité, un laissez-passer peut être délivré par les autorités compétentes de la Partie requise.

4. Si la Partie requérante possède d'autres éléments de preuve établissant la nationalité ou une forte présomption concernant la nationalité de la personne concernée, elle est tenue de les remettre immédiatement à la Partie requise. En cas de refus de ces éléments de preuve par la Partie requise, celle-ci est tenue d'en informer sans délai les autorités compétentes de la Partie requérante.

Article 3

1. Les demandes de laissez-passer doivent être formulées par écrit, adressées aux autorités compétentes de la Partie requise et contenir les renseignements suivants :

Les nom, prénom(s) et date et lieu de naissance de la personne faisant l'objet d'une réadmission, ainsi que sa dernière adresse connue dans le pays de la Partie requise et, si possible, les nom(s), prénoms et adresse(s) de ses parents et toutes autres références;

Un exposé des éléments de preuve relatifs à la nationalité mentionnés à l'article premier du présent Accord;

La décision de renvoi délivrée par les autorités compétentes de la Partie requérante.

2. Trois (3) photos de la personne concernée doivent être jointes à la demande visée au paragraphe 1 du présent article.

3. Une fois la nationalité établie, un laissez-passer valide d'un (1) mois sera délivré par la représentation consulaire de la Partie requise aux autorités compétentes de la Partie requérante. Les processus d'établissement de la nationalité et, ensuite, de délivrance de laissez-passer seront effectués dans les plus brefs délais.

4. Après la délivrance d'un laissez-passer, les autorités compétentes de la Partie requise seront notifiées de la réadmission dès que possible avant la date fixée définitivement pour la réadmission en question.

5. En cas d'expiration du laissez-passer avant la réadmission de la personne, un autre document ayant la même période de validité sera délivré dans les plus brefs délais et sans aucune formalité.

6. Le premier laissez-passer expiré doit être rendu.

7. Au moment de la réadmission, la Partie requérante présentera à la Partie requise un rapport (Déclaration) concernant la réadmission de la personne concernée. Le rapport officiel (Déclaration) comprendra :

- Le nom de famille de la personne, ses prénoms, sa date et son lieu de naissance;
- Un dossier médical, le cas échéant;
- Le statut juridique de la personne;
- Les nom(s), prénoms et adresse(s) de ses parents;
- Les éléments de preuve établissant la nationalité revendiquée.

Article 4

1. La réadmission doit être effectuée par un vol aérien régulier.
2. Si la Partie requérante l'estime nécessaire pour la sécurité ou pour d'autres raisons, les personnes réadmissées seront escortées.
3. Tous les frais et autres dépenses inhérents à la réadmission seront supportés par la Partie requérante jusqu'au point d'arrivée à la police des frontières.
4. Les services compétents de chaque Partie conviendront des modalités techniques de mise en œuvre des dispositions mentionnées dans le présent article pour chaque situation particulière.

Article 5

1. Si l'examen de la situation effectué par les autorités compétentes de la Partie requise ne permet pas de confirmer la nationalité de la personne réadmissée, conformément au présent Accord, la Partie requérante est tenue de renvoyer la personne sans formalité et sans délai. Les modalités pratiques de réadmission seront convenues par les services compétents des Parties.
2. Les frais de réadmission sont à la charge de la Partie requérant le laissez-passer.

Article 6

1. Un Comité d'application responsable de la mise en œuvre du présent Accord sera établi.
2. Il se réunira chaque fois que nécessaire, à la demande de l'une des deux Parties.

Article 7

1. Les deux Parties se consulteront :
 - a) Si l'une des deux Parties considère que le nombre de personnes renvoyées dont la nationalité n'a pu être confirmée est élevé.
 - b) Si l'une des deux Parties considère que la date de délivrance des laissez-passer ne permet pas la réalisation des objectifs convenus.

- c) Dès qu'elles l'estimeront nécessaire.

Article 8

1. En ce qui concerne la protection des données, les deux Parties conviennent que :
- a) Les données personnelles seront utilisées exclusivement à des fins d'identification;
 - b) Les données personnelles seront transmises uniquement aux autorités compétentes;
 - c) Les données personnelles seront détruites lorsque l'objectif justifiant leur transfert aura été atteint ou ne pourra plus être atteint;
 - d) Toute personne qui a été réadmise ou qui doit être réadmise en vertu du présent Accord peut demander l'accès à toute donnée personnelle la concernant, transférée en vertu du présent Accord, et une description de l'utilisation qui pourrait en être faite, sous réserve des restrictions dans la législation nationale qui pourraient s'y opposer;
 - e) En ce qui concerne toute donnée personnelle transférée en vertu du présent Accord, la Partie destinataire sera tenue de prendre des mesures pour lutter contre l'accès non autorisé aux données ou leur utilisation non autorisée.
2. Les autorités compétentes conviendront des modalités de transfert des données.

Article 9

1. Les autorités compétentes en matière de délivrance de laissez-passer sont les suivantes :

La représentation consulaire de la République algérienne démocratique et populaire au Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord.

La représentation consulaire du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord dans la République algérienne démocratique et populaire.

2. Les demandes de réadmission à l'égard de personnes ayant indûment obtenu un laissez-passer seront adressées :

Au Département général de la sécurité nationale (Ministère de l'intérieur et des collectivités locales) ou aux représentations consulaires de la République algérienne démocratique et populaire au Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord.

Aux représentations consulaires du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord dans la République algérienne démocratique et populaire.

3. Les autorités préposées au contrôle des frontières seront mutuellement informées par la voie diplomatique et avant la mise en œuvre du présent Accord :

Des autorités centrales ou locales compétentes en matière de réadmission;

Des postes frontières pouvant servir à la réadmission des personnes concernées.

Avant l'entrée en vigueur du présent Accord, les autorités compétentes des deux Parties échangeront, par la voie diplomatique, les listes de postes frontières pouvant servir à la réadmission des personnes concernées. Le choix des postes frontières peut être modifié

par l'une ou l'autre Partie, à condition qu'elle en informe l'autre par la même voie diplomatique.

Article 10

1. Chaque Partie avertira l'autre, par la voie diplomatique, de l'accomplissement des procédures juridiques internes nécessaires à l'application du présent Accord.

2. Le présent Accord entre en vigueur trente (30) jours après la date de réception de la seconde notification.

3. Chaque Partie peut mettre fin au présent Accord en adressant à l'autre Partie, par la voie diplomatique, un préavis de six (6) mois.

4. Chaque Partie peut suspendre temporairement le présent Accord pour des raisons d'ordre public, de sécurité nationale ou de santé publique. La suspension temporaire susmentionnée pendra effet trente (30) jours après la signification de la notification à l'autre Partie par la voie diplomatique.

5. Les deux Parties s'informeront l'une l'autre, par les mêmes moyens, de l'annulation de la suspension temporaire du présent Accord et de la reprise de son application.

EN FOI DE QUOI, les représentants soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Accord.

FAIT en double exemplaire à Londres, le 11 juillet 2006, en langues anglaise et arabe, les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :

JOHN REID

Pour le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire :

TAYEB BELAIZ